مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٩٥

الأربعاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	سيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد والبريدج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) (S/2016/348)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/348) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/472 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أنغولا وأوكرانيا والسنغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/348، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس: نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٨٨ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تجدر الإشارة إلى الأشواط التي قطعتها ليبريا اليوم، إذ نقوم بإنهاء الجزاءات المفروضة عليها. اليوم هو اليوم الأول الذي لا تخضع ليبريا فيه لجزاءات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢. إن الجزاءات الحالية يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٣، بعد فترة وجيزة من لجوء تشارلز تايلور إلى المنفى، والتوقيع على اتفاق سلام شامل. في ذلك الوقت، اتخذ مجلس الأمن إجراءات سريعة وفعالة لإنشاء نظام جزاءات قوية يهدف إلى دعم اتفاق السلام في ليبريا. وقد شملت الجزاءات في البداية فرض حظر على توريد الأسلحة، وحظر سفر موجه، وحظر استيراد الموارد الطبيعية الرئيسية التي تمول الصراع، وهي الجذوع المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون منشؤها ليبريا، والماس الخام من ليبريا. وقد أسهمت تلك الجزاءات المبتكرة المفروضة على الموارد الطبيعية، والمصممة بعناية حسب السياق المحدد لليبريا، مساهمة قوية في تحقيق السلام والأمن في ليبريا. وعدّل المجلس الجزاءات بتغير الحالة على أرض الواقع، مضيفا تجميد أصول موجّه. والأهم من ذلك أن المجلس بين بوضوح أهداف تلك التدابير، وبالتالي متى يكون على استعداد لإنهائها. وتهدف الجزاءات المفروضة على السفر والأسلحة إلى دعم وقف إطلاق النار، والجهود المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذ اتفاق السلام، وكذلك إشاعة الاستقرار وتثبيته في ليبريا، وبشكل عام، في المنطقة.

وتهدف الجزاءات المتعلقة بالماس إلى منع استخدام الماس في تأجيج الصراع، ودعم إنشاء نظام لشهادات المنشأ. وكانت الجزاءات المتعلقة بالأخشاب موجهة نحو كفالة عدم استخدام

الإيرادات المتأتية من تلك الصناعة في تأجيج الصراع. وبمرور الوقت، استقرت الحالة في ليبريا وتم استيفاء المعايير تدريجيا، واستجاب مجلس الأمن من خلال القيام بإنهاء الجزاءات المتعلقة بالموارد الطبيعية تدريجيا، وتقليص الحظر على الأسلحة، وأخيرا، إنهاء تدابير الجزاءات المحددة الهدف في العام الماضي. واليوم، بعد مضي أكثر من ١٢ سنة على انتهاء الحرب الأهلية الوحشية في ليبريا وقيام المجلس بفرض الجزاءات، فإن ليبريا تواصل تعزيز تقدمها، وقد خلص مجلس الأمن إلى أن المعايير اللازمة لرفع الجزاءات قد استوفيت، مما أتاح لنا إنهاء نظام الجزاءات بشكل كامل. ما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها من ذلك التاريخ والتي يمكن تطبيقها على الأخطار التي نواجهها اليوم والتي تهدد السلام والأمن الدوليين؟

أحد الدروس المستفادة هو أن مجلس الأمن يجب يتحلى بالشجاعة وروح الابتكار في صياغته للجزاءات. فقد صممت الجزاءات المتعلقة بالموارد الطبيعية في ليبريا بالشكل المناسب وحسب السياق وأظهرت عزم المجلس على معالجة المصادر غير التقليدية لتمويل الصراعات. وسوف نحسن صنعا إذا نظرنا في اتخاذ تدابير مماثلة من أجل استهداف تمويل وتأجيج الصراع في الحالات الأخرى التي نواجهها اليوم. وهذا الأمر ليس جديدا ولا غير مسبوق. إنه مُجدٍ، وما على المرء إلا النظر إلى ليبريا.

والدرس الثاني هو أن فعالية الرصد وإنفاذ الجزاءات، أمر لا مفر منه. فقد أبلغ فريق الخبراء المعني بليبريا، وقبله فريق الخبراء المعني بسيراليون، عن العديد من المسائل التي تعتبرها الدول حساسة: شبكات التهريب المنظمة، والاتجار غير المشروع بالماس والسيطرة على الإيرادات المتأتية من صناعة الأخشاب واستخدامها. وحساسية هذا الإبلاغ لا تؤدي إلا إلى توضيح أهميته. و لم تنتف الحاجة، وفي الواقع حتى اليوم، إلى إبلاغ صريح دؤوب ومفصّل في دفع تطور الجزاءات للتصدي بطريقة أفضل للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وفي نهاية المطاف، نحن إنشاء هذه الأفرقة لتزويدنا بمعلومات عن الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لنا أن نخجل عندما نمنعها من أداء وظائفها، كما يفعل البعض اليوم في سياقات أخرى، حتى لو كنا نختلف مع ما يقولونه.

الدرس الثالث هو أن التعاون الفعال للآليات والشركاء الدوليين أمر أساسي لجعل الجزاءات تعمل بفعالية. وقد شهدنا ذلك في ليبريا مع التعاون المثمر بين لجنة الجزاءات وفريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة الليبرية. وكان ذلك شاهدا على ما يمكن تحقيقه عندما تفرض الجزاءات بغرض مبني على أسس ضمن استراتيجية واضحة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وبالاقتران مع إحراز التقدم السياسي اللازم من الحكومات.

الدرس الرابع والأخير هو أقل من كونه درسا، إنه تذكير. إن الجزاءات، حتى تلك التي تبقى لأطول فترة، لا تستمر إلى الأبد. إن الجزاءات تنتهي. ورأينا مثالا آخر على ذلك في وقت سابق من هذا العام بإنهاء نظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار. ومثلما يجب ألا نتردد في تعزيز الجزاءات وإنفاذها عند الاقتضاء لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، يجب أن نتحرك بسرعة إلى إنهاء الجزاءات ووضع حد لها عندما لا تعود تخدم الغرض أو عندما تحقق ما هو مطلوب. وهذا لا يعني أن عمل ليبريا لتحسين الأمن الداخلي قد انتهى. ولكي تحافظ ليبريا على المكاسب التي تحققت على مدى الأعوام ال ١٢ الماضية، نشجع الحكومة على إعطاء الأولوية لمواصلة بناء قدرات القطاع الأمني من خلال ضمان الإطار القانوني اللازم ومواصلة تعزيز قدرات وكالاتها الأمنية من أجل تحسين رصد تدفقات الأسلحة ووسم الأسلحة وتسيير الدوريات على حدودها. ونشجع السلطة التشريعية على اتخاذ الخطوات المتبقية لاستكمال القانون المتعلق بمراقبة

الأسلحة النارية والذخيرة، الذي يشكل جزءا هاما من التشريعات من أجل معالجة الثغرات في الإطار القانوني لإدارة الأسلحة والذخيرة في ليبريا.

ولكن التصور هو ليس الهدف من نظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن. إنما يتمثل الهدف في معالجة التهديد للسلم والأمن الدوليين. وهذا ليس كل شيء، ولكن يكفي. وستواصل الولايات المتحدة العمل على نحو وثيق مع ليبريا إذ ترسخ ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار. واليوم نحتفل بهذه المرحلة الانتقالية وبالدور الذي يقوم به مجلس الأمن في المساعدة على استعادة السلام في ليبريا.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باعتماد القرار ٢٢٨٨ (٢٠١٦) بالإجماع. ونود أن نعرب عن تقديرنا للبعثة الدائمة للولايات المتحدة على قيادة العملية نحو اعتماده. كما أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأوكرانيا، رئيس لجنة الجزاءات، وفريق الخبراء على عملهما المتفاني.

بعد ١٣ عاما على فرض نظام الجزاءات، ليبريا لم تتغلب على خطر الصراع فحسب، وإنما أزمة إيبولا أيضا التي عطلت عملية بناء السلام في البلد وكبدت شعب ليبريا خسائر مدمرة. وتشيد اليابان بليبريا على صمودها في مواجهة هذه التحديات الصعبة.

إن المسألة التي لا تزال أمام ليبريا هي بناء مؤسسات وطنية قادرة على الصمود ويمكن من خلالها أن يستفيد جميع الليبريين، صغارا وكبارا، رجالا ونساء. وحتى الآن، لم يتم بعد سن بعض القوانين الأمنية الهامة، مثل قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر. ومن المؤكد أننا نأمل أن يتم سنها على وجه السرعة، باعتبار ذلك الخطوة الأولى في الرحلة الطويلة لبناء المؤسسات. وهذا التشريع من شأنه أن يساعد على تعزيز قدرات قطاع الأمن وبناء الثقة بين السكان والسلطات.

واليابان على ثقة بأن القيادة الليبرية ستسرع العمليات التشريعية الضرورية بعزم وملكية على حد سواء. ونحن واثقون بأنه، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام، ستغدو ليبريا نموذج للتغلب على أوجه الضعف، وبناء مؤسسات سليمة وقادرة على التكيف.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أوكرانيا، بوصفها أحد مقدمي قرار اليوم ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، قد أخذت بعين الاعتبار كونه النتيجة المنطقية والمرجوة جداً من الجهود المتفانية التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في ليبريا. وقبل أقل من شهر، اتخذنا خطوة مماثلة في الرفع التام لنظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار. قطع هذان البلدان درباً طويلة شاقة للوصول إلى هذا المنعطف. ونثني بحرارة على الليبريين والإيفواريين لمثابرتهم والتزامهم الحقيقي بالسلام، الأمر الذي جعل اتخاذ القرارين ٢٢٨٣ (٢٠١٦) و ٢٢٨٨ (٢٠١٦) أمراً ممكناً.

ونريد أيضاً الإقرار بفضل الشركاء الدوليين للبلدين لمساعدتهما على استيفاء المعايير المطلوبة من أجل إلغاء الجزاءات. ولكن لا يزال هناك طريق طويل أمام تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في غرب أفريقيا، مع التحديات العديدة التي تواجهها بلادها. ولكي تتمكن ليبريا من معالجتها، نتطلع بصورة خاصة إلى رؤيتها تعتمد وتنفذ التشريعات المناسبة لإدارة الأسلحة والذخائر، فضلاً عن إكمال البلد لعملية وسم الأسلحة. يجب تناول التهديدات المحتملة للإرهاب مع التركيز على السياق الإقليمي، ولهذا ينبغي للمجلس أن يظل يقظاً وأن يُبقي ليبريا تحت أنظاره.

إن أوكرانيا فخورة بأنها أسهمت في تحقيق الاستقرار في ليبريا، سواء من خلال مشاركتها النشطة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام أو بصفتها رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وقد أصبحت اللجنة الآن شيئاً من

الماضي. وباسم رئيسها، أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة والأمانة العامة وفريق الخبراء على ما قدموه من مساعدة.

السيد شن بو (الصين) (تكلم بالصينية): بفضل الجهود المشتركة للحكومة الليبرية والمجتمع الدولي، عادت إعادة البناء والتنمية الاقتصادية الوطنية في ليبريا إلى المسار الصحيح في السنوات القليلة الماضية. وقد تحملت الحكومة الليبرية مسؤوليتها عن صون الأمن الوطني وأحرزت تقدماً في التشريعات الأمنية ووسم الأسلحة ومراقبة الحدود. وتقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها حكومة ليبريا والشعب الليبري لصون السلام والاستقرار الوطنيين، وتهنئهما على ما حققاه من إنجازات في بناء الدولة.

لقد رفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على ليبريا. وهذا يمثل اعتراف المجتمع الدولي بعملية السلام في ليبريا وبالتنمية الوطنية فيها. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي مد يد العون التي تحتاج إليها ليبريا من أجل توطيد السلام والوصول بإعادة البناء وبالتنمية الاقتصادية الوطنية إلى مستويات جديدة، على أساس احترام سيادتها الوطنية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد باتن (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن عن بالغ الشكر والتقدير من رئيس الجمهورية والحكومة والشعب في ليبريا على الدعم الراسخ الذي منحنا إياه المجلس على مر السنين، وعلى مواصلة عمله مع ليبريا.

قبل ١٣ عاماً، اعتبر المجلس أن من المناسب وضع تدابير لن تساعد في استعادة السلام في ليبريا فحسب، بل أيضاً في ضمان إنشاء آليات لتوجيه وحماية السلام والاستقرار اللذين تحققا. وكان من بين هذه التدابير فرض الجزاءات بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). ولا تزال فائدة الجزاءات موضع خلاف. فبعض الأعضاء في الأمم المتحدة يعتقدون أنها لا تخدم أي غرض مفيد. ويصر البعض الآخر على أنها ضرورية لمعالجة حالات معينة عندما تقوض هذه الحالات السلم والأمن الدوليين.

وفي سياق ليبريا، كانت الجزاءات المستهدفة بناءة للغاية. وساهم نظام الجزاءات إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار في البلد وحفز الإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع. لقد استهدفت الجزاءات بعض مواردنا الطبيعية، بما فيها الأخشاب والماس، وفرضت قيوداً على توريد الأسلحة واستيرادها، وعلى مصادر التمويل والأفراد الذين يعتبرون خطراً على السلام والاستقرار في ليبريا. كما استهدفت أفراداً ربما شاركوا في أنشطة ترمي إلى تقويض السلام والاستقرار.

وقامت ليبريا بدورها في التعاون مع المجلس خلال تلك السنوات الـ ١٣ الماضية. وفي كثير من الحالات، أعاقت القيود المتعلقة بالقدرات التقدم السريع. ومع ذلك، يسرّ الحكومة أن عملها مع المجلس وفريق خبرائه بشأن تلبية توقعاتهم قد وفّر لها فرصة أخرى لجعل ليبريا بلداً آمناً ومستقراً لجميع الليبريين، وكذلك للمقيمين الأجانب. وقد شعر المجلس بالقلق بصفة خاصة إزاء سن قوانين لتنظيم الأسلحة النارية. ويمكنني الآن أن أبلغ المجلس بأن مجلس النواب قد اتفق مؤخراً في الرأي مع مجلس الشيوخ على اعتماد قانون عام ٢٠١٥ لمراقبة الأسلحة النارية والذخائر، والذي ينشئ إطاراً قانونياً لإدارة الأسلحة في البلد. وكمكمل لذلك، قمنا أيضاً بإصدار قوانين الشرطة والهجرة.

وتودّ ليبريا مرة أخرى أن تشيد باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والتي تتألف من جميع أعضاء المجلس، وبمختلف رؤسائه الذين تفاعلنا معهم مباشرة على مر السنين على دعمهم الثابت. كما نشكر فريق الخبراء الذي قام أعضاؤه بالعديد من الزيارات إلى ليبريا والبلدان المجاورة والمنطقة دون الإقليمية وخارجها، لرصد وكفالة تنفيذ نظام الجزاءات.

لقد وصلت ليبريا إلى منعطف حاسم. وفي الأسابيع القليلة المقبلة، ستستفيد المرحلة الانتقالية في إطار الخطة الانتقالية، بدءاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووصولاً إلى المؤسسات الأمنية الوطنية، من قرار آخر للمجلس. وسيزيد إلغاء نظام الجزاءات من تحفيز الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية بما أنها تضطلع بالدور الدستوري الموكل إليها في حماية الأرواح والممتلكات وصون السلامة الإقليمية لليبريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.